الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجلفة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الإقتصاد النقدي المعمق

ملخص دروس موجه لطلبة السنة الثالثة ليسانس في العلوم الإقتصادية

- تخصص نقدي وبنكي-

جمع وإعداد الدكتورة: بن عيـــاد ناريمـــان

الموسم الجامعي : 2019 - 2020

1. نشأة النقود:

تعتبر النقود من أقدم النظم الاقتصادية وقد عاصرت الإنسان منذ آلاف العصور، وقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل، والسبب يعود إلى تطور الحياة البشرية وتعدد الاحتياجات وتنوع الرغبات، وفيما يلي أهم المراحل التي مرت بها النقود:

1.1نظام المقايضة: تعتبر المقايضة من أقدم وسائل التبادل، ونقصد بها تبادل سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد بحاجة إليها، حيث كان الإنسان في العصور البدائية الأولى ينتج حاجاته البسيطة بنفسه ويحقق بذلك صفة الاكتفاء الذاتي على مستوى الفرد والعائلة، وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى التفكير في عملية التبادل كونه لم يكن موجودا آنذاك، وبمرور الزمن وزيادة حاجيات الأفراد أدرك الإنسان بأنه لا يستطيع تلبية جميع حاجياته بنفسه، من هنا أصبح كل فرد يتخصص في إنتاج سلعة معينة بكميات أكبر من حاجته ويقوم بمبادلة هذه السلعة مع أشخاص آخرين ينتجون سلعا مختلفة عن سلعته، فظهرت المقايضة، ثم توسعت حيث أصبحت السلع تتبادل في الأسواق وحتى خارج القبائل والأقاليم.

لكن أظهر نظام المقايضة بالتجربة صعوبات عديدة في عمليات البيع والشراء وما يصاحب ذلك من ضياع الوقت والجهد، وهو ما يقلل من فرص التبادل، وفيمايلي أهم الصعوبات التي واجهت نظام المقايضة:

- **صعوبة التوافق المزدوج في رغبات المتبادلين** :لا تتوقف عملية التبادل في ظل نظام المقايضة على رغبة شخص واحد للحصول على سلعة أو خدمة، بل ينبغي أن يكون هناك شخص آخر يملك هذه السلعة و يرغب في مبادلتها ، ولا يكفي هذا الشرط لكي تتم المبادلة ، بل لا بد للشخص الذي تكون لديه هذه السلعة أن يكون مستعدا للتنازل عنها مقابل سلعة أخرى عند الشخص الأول، وهذا ما يعتبر تحقيقه غاية في الصعوبة.
- **صعوبة تحديد نسبة التبادل** :وهذا يعني الافتقار إلى وحدة عامة يمكن بمقتضاها قياس وتحديد قيم السلع والخدمات، أو بمعنى آخر تحديد نسب التبادل بطريقة بسيطة ودقيقة يجري بواسطتها قياس قيمة كل سلعة بالنسبة لكل من السلع الأخرى.
- **صعوبة تجزئة السلع** :بالإضافة إلى الصعوبات السابقة تضاف صعوبة تجزئة السلع في نظام المقايضة، المشكلة تحدث عندما نكون أمام سلع غير قابلة للتجزئة لكبر حجمها وارتفاع قيمتها، لذا نجد أن صعوبة تجزئة بعض السلع غالبا ما تقف عائقا أمام إتمام عمليات المقايضة.

صعوبة تخزين السلع : يتطلب المخزون السلعي عناية كبيرة، ويحتاج إلى مساحة واسعة وإلى حراسة وفي هذا تكلفة باهظة الثمن من جهة، وضعف إمكانيات التخزين أنذاك من جهة أخرى، وهو ما يجعل قيم السلع تتدهور، ولا تحتفظ بقيمتها الأولى.

- **صعوبة إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة** :تكون أداة المدفوعات الآجلة في نظام المقايضة هي السلع، وبما أن هناك صعوبة في تخزينها والحفاظ على قيمتها فإن وسيلة الدفع في المعاملات الآجلة عندما

تعتمد على السلع تكون تلك السلعة عرضة للمخاطر كانخفاض أو ارتفاع قيمتها في عمليات المقايضة مما يجعل أحد الطرفين يتحمل الخسارة عند الوفاء بالدين.

2.1 نظام النقود المعدنية :اتخذت النقود المعدنية ثلاثة أشكال فتطورت من نقود موزونة إلى نقود حسابية ثم نقود مضروبة (مسكوكة):

- **النقود الموزونة** النقود المعدنية توزن حسب القانون الروماني عند أي عقد أو معاملة تصفى كعقود الشراء والبيع، وذلك بحضور شخصية بارزة تدعى حامل الميزان الذي كان يقوم بوزن المعدن النفيس (الذهب) وذلك من أجل إثبات شرعية المعاملات ومنع الغش، ويعطي الكمية اللازمة منه للدائن لتسديد الدين.
- **النقود الحسابية:** كان التحول ثقيلا من أجل أن تصبح النقود الموزونة إجبارية، كما كان التحول ليس سريعا بأن تقسم السبائك إلى قطع وأجزاء وكانت في البداية عبارة عن كريات معدنية وشكلها كان يتطلب معالجتها لأن تكون مسطحة، وتم خلق قريصات (Disques) أو أشكال بيضوية والتي كان من السهل حسا بها أو عدها واستعمالها ولكن أكبر عائق كان يواجه النقود الحسابية هو أنه نستطيع أن نمزج داخل هذه القريصة مواد غير نفيسة، وهو ما أنتج خطر الغش الذي عرفه التاريخ النقدي المعدني، وخوف السلطة من مزج المعدن الرديء داخل المعدن الجيد، وهذا الخطر هو الذي أدى إلى ظهور الشكل الثالث من النقود وهو النقود المضروبة في شكل قطع.
- **النقود المسكوكة (المضروبة):** خوفا من أخطار الغش والتزوير في هذه النقود بدأت السلطات تحرص على أن تقوم بضمان سك النقود المعدنية حتى تمنح ضمانا للعملات المعدنية المسكوكة والتي تكون مطابقة للمواصفات القانونية فلم يعد بإمكان الأفراد سك النقود المعدنية، بل تولت الدولة حق ضرب النقود وهو ما يضفي عليها طابع الضمان، وهو مجسد من طرف الدولة والتوجه نحو ربط النقود المعدنية بحياة الدولة ،وأصبحت العملة تعمل على أخذ وجهيها صورة أو إسما أو رمزا لصاحب السلطة و هو يجسد الدولة.

3.1 النقود الورقية :لم يكن استعمال الورق النقدي كأداة لسداد الديون حادثا منفصلا عن مرحلة النقود المعدنية فقد كان الصرافون الرومان يصدرون إيصالات تمثل النقد المعدني المودع لديهم، وكان يتم تداولها من شخص إلى آخر، وكان الصينيون يستعملون أوراقا نقدية تحمل طابع الدولة وكان الجهابذة العرب يصدرون صكوكا وسفاتج تستعمل كوسائل دفع تظهر ما يقدم لهم أو سدادا لما في ذمتهم من نقود ولكن هذه الوثائق التي تشير إلى المعدنين (الذهب والفضة) كانت تعبر عن ملكية الذهب والفضة لحامل الوثيقة.

ولكن مع انتشار وتداول شهادات الإيداع أو الورقية بدأ التخلي عن حمل الذهب من المودع لديهم ثم العودة إليهم مرة أخرى، وإنما تم استعمال التظهير أي التصديق على ظهر الشهادة كوسيلة لنقل

ملكية هذه الشهادة والدلالة على وجود مقابلها ذهبا، وهذا مما زاد في ثقة مؤسسات الإيداع، ومع زيادة الثقة في قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة لطلبات أصحاب الودائع وإعطائهم قيمتها في شكل معادن نفيسة متى تقدموا لها، كما أن زيادة المعاملات أدت إلى زيادة استخدام الشهادات الورقية وقامت مؤسسات التجارة والصاغة الصيارفة بإصدار شهادات ليست إسمية وإنما أضيف إليها عبارة "لحاملها" وذلك من أجل تسهيل عملية انتقال ملكية هذه الشهادات بمجرد الحصول عليها بدون أن يكون هناك حاجة للتظهير على هذه الشهادات، وبدأت هذه الشهادات تنوب عن النقود المعدنية النفيسة ولذلك سميت هذه الشهادات بالنقود النائبة.وكانت قيمة هذه الشهادات تساوي دائما قيمة الإيداعات الذهبية المودعة لدى مؤسسات إصدار الشهادات و هذا يعني أن التغطية المعدنية للنقود الورقية النائبة كانت 100 %و كما تسمى بالنقود الإئتمانية.

وعندما ظهرت البنوك كان أول بنك قام بإصدار هذه الشهادات الورقية هو بنك أمستردام سنة 1609 ، وفي سنة 1656أصدر بنك استكولهم الذي أسس في السويد على يد رجل البنوك المشهور بالمستراخ سندات ورقية تمثل إلتزاما على البنك وقابلة للتداول وتعهد بأداء قيمتها بالنقود المعدنية عند الطلب؛ وهي فكرة تجمع بين عملية الخصم وعملية إصدار الأوراق، فلقد كانت عملية الخصم منتشرة، فكانت المصارف تمنح لكل من يخصم ورقة تجارية مبلغا معينا من النقود المعدنية، لكن بالمستراخ غير هذه المعاملة عن طريق دفع البنك قيمة الخصم بنقود ورقية بدلا من النقود المعدنية وهي أوراق يصدرها البنك متعهدا فيها بدفع مقابلها نقودا معدنية لحامل الورقة النقدية. ومع تطور الأحداث و ضغطها انتشر استخدام هذه الأوراق وانفصل إصدارها عن إيداع النقود لدى البنك، وأصبح الإصدار متعلقا بعمليات القروض التي يمنحها البنك، حتى جاء القرن التاسع عشر الذي أصبحت فيه كل البنوك تصدر النقود الورقية والتي سميت البنكنوت (Bank Note) وبقيت أوراق البنكنوت تتمتع بالقبول من قبل الأفراد اختياريا ولم يصل المجتمع إلى حالة اعتبار نقود أوراق البنكنوت تتمتع بالقبول الإجباري حتى منتصف القرن التاسع عشر، حيث بدأت الدول تتدخل في تنظيم تداول الأوراق النقدية بواسطة فرض الطابع القانوني عليها، وأصبح الأفراد ملزمين قانونيا بقبولها في كل معاملاتهم ولتسديد ديونهم، وبالرغم أن النقود الورقية أصبحت نقودا قانونية وإجبارية إلا أنها كانت في البداية قابلة لتحويلها إلى ذهب أو فضة، ولكن مع قيام الحرب العالمية الأولى ونقص الأرصدة الذهبية في معظم دول العالم بسبب النفقات العسكرية بدأت دول العالم تتخلى عن التحويل وتفرض السعر الإجباري للنقود الورقية، والذي نتج عنه عدم قابلية تحويل هذه النقود إلى معادن نفيسة، وبالتالي يمكن القول أن النقود الورقية تطورت فوصلت إلى مرحلة النقود النهائية أي ليست ورائها نقودا أخرى تغطيها.

4.1 النقود الكتابية :بعد أن تطورت النقود الورقية وأصبحت نقودا إجبارية قابلة للتحويل تعتمد قيمتها على قبول الأفراد لها بإلزام القانون، كانت البنوك تقوم بقبول ودائع الأفراد من تلك النقود الورقية، وتقدم تعهدا بالدفع في شكل قيود كتابية في سجلات البنك تبين إلتزام البنك بدفع جزء من

هذه النقود للمودع أو لأمره عند الطلب، ويتم تداول هذه النقود عن طريق الشيكات التي تعتبر مجرد وسيلة لتداول النقود الكتابية، و بذلك وصلت النقود إلى مجرد قيد في دفاتر البنك.

والأمر الجديد في النقود الكتابية هو أن تعهد البنك كان يأخذ شكل شهادات ورقية عندما كانت الايداعات من النقود المعدنية (ذهب أو فضة)، ويأخذ في النقود الكتابية شكل قيود كتابية في حساب مفتوح باسم المودع للنقود الورقية، وبإمكان العميل الحصول على نقوده الورقية من البنك الذي أودع فيه نقوده متى شاء، ثم إن هذه النقود الورقية التي يسحبها صاحبها المودع ستعود كلها أو جزء منها إلى البنك مرة أخرى بواسطة عميل لديه حساب في البنك، وهكذا تتكرر عملية القيد الكتابي لهذه الوديعة الجديدة باسم العميل الجديد، وهذه العملية أي عملية السحب ثم العودة مرة أخرى الى الدائرة البنكية فيها ضياع للجهد والوقت، واختصارا لكل هذا فانه أصبح بمستطاع العميل المودع لدى البنك أن يأمر البنك الذي لديه حسابه أو وديعته بتحويل المبلغ الذي يريد سحبه الى حساب الشخص الأخر، وبالتالي فان العملية هنا تتم بمجرد قيود كتابية بجريها البنك في دفاتره ويتم تحويل المبلغ من حساب الشخص الثاني عن طريق القيد في حسابات العملاء عن طريق الشيك الذي يمثل أداة لتداول النقود الكتابية ونلاحظ أن النقود الكتابية هي الودائع الجارية ذاتها وليست الشيكات التي تعتبر وسائل تداول الودائع، وهذا يبين لنا حقيقة أنه بدون وجود ودائع فليس هناك أي أهمية للشيكات.

2. النقود وأشكالها

1.2 تعريف النقود :

يمكننا أن نعرف النقود على أنها أي شيء تتوفر فيه العناصر الثلاثة التالية:

- أن يحظ بالقبول العام؛
- يكون وسيلة لتسديد الديون ودفع قيمة الالتزامات في كل مكان وزمان؛
- أن تكون قوتها الشرائية تؤدي إلى السداد الفوري التام و النهائي للدين.

2 كما نجد تعاريف أخرى للنقود والتي ركزت على مداخل مختلفة فيها، منها من ركزت على الوظائف التي تؤديها، خاصة منها وظيفة وسيط للتبادل ومخزن للقيمة، كما أن بعضها ركز على الطابع المادي للنقود، في حين هناك من نظر إلى الجانب القانوني لها، غير أن التطورات المعاصرة للنقود خاصة ما تعلق منها بالنقود الائتمانية والنقود الالكترونية جعل تلك التعاريف غير شاملة، وعليه فإن النقود المعاصرة هي كل ما يلقى قبولا عاما من قبل المتعاملين ويؤدي مختلف وظائف النقود المعروفة.

2.2 خصائص النقود:

من أهم السمات الأساسية للنقود ما يلي:

- القبول العام؛
- القابلية للتجزئة؛
- سهولة الحمل؛
- الدوام والثبات النسبي في القيمة ؛

– غير قابلة للتلف والتقليد؛
– أداة نسبية في فضاء إقليمي محدد؛
– النقود أداة عامة وشاملة؛
– أن تكون وحداتها متجانسة ومتماثلة.

3.2 وظائف النقود

تؤدي النقود العديد من الوظائف منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث:

أ. **الوظائف التقليدية للنقود** :وهي الوظائف المستمدة من نظرة الفكر الاقتصادي التقليدي، فالنقود بالنسبة لهم حيادية ولا تؤثر على النشاط الاقتصادي وبالتالي يقتصر دورها على مختلف المهام التي تسهل عملية التبادل والتي تم استخدامها من أجلها وتتمثل في:

–النقود وسيط للتبادل؛
–النقود مقياس للقيمة؛
–النقود مستودع للقيمة؛
–النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة.

ب. **الوظائف الحديثة للنقود** :وهي المستمدة من الفكر الكينزي، فالنقود حسبهم لم تعد حيادية بل إلى جانب ممارستها لوظائفها التقليدية، فهي تؤثر كذلك على مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، وتتمثل أهم هذه الوظائف في:

– تعتبر عنصرا هاما في أحد أهم ركائز السياسة الاقتصادية للدولة، وهي السياسة النقدية وما تقوم به من دور في الاقتصاديات المعاصرة؛

– تلعب النقود دورا هاما في تخصيص الموارد، فعندما تكون هناك طاقات عاطلة في الاقتصاد فإن زيادة كمية النقود كفيل بخفض معدل الفائدة وهذا يؤثر إيجابا على الاستثمارات التي ترتفع من أجل مواجهة الطلب الإضافي على السلع والخدمات الناتج عن زيادة المعروض النقدي؛

– النقود توفر للمتعاملين الاقتصاديين خيارات متعددة، ما بين الاستهلاك، أو الادخار أو الاستثمار بمختلف أنواعه؛

– النقود وسيلة لإعادة توزيع الدخل بين مختلف الطبقات، عن طريق فرض الضرائب على أصحاب الدخل المرتفع وتوجيهها للفئات المحدودة الدخل؛

– النقود وسيلة لإعادة توزيع الثروة بين مختلف مكوناته، فارتفاع أسعار الأصول العينية يدفع أصحابها لبيعها من أجل الاستفادة من فوارق الأسعار، فينخفض نصيب الأصول العينية وتزيد حيازة النقود.

4.2 أنواع النقود :هناك العديد من الأسس لتحديد أنواع النقود، فالأساس الأول الذي تصنف به أنواع النقود هو التطور التاريخي، فلقد مر النقد بمرحلة النقود السلعية ثم مرحلة النقود الورقية وأخيرا النقود

المصرفية، ويمكن أن تصنف أيضا على أساس المادة التي تصنع منها النقود، كما أنه يمكن تقسيم النقود على أساس الجهة التي تقوم بإصدارها سواء كانت الحكومة أو البنك المركزي، والأساس الثالث والأهم وهو تقسيم النقود على أساس العلاقة بين قيمة النقود كنقد وقيمة النقود كسلعة، وبناء على هذه القاعدة فإن النقود تنقسم إلى: النقود السلعية، النقود الورقية، النقود الائتمانية.

أ. **النقود السلعية** :تعتبر النقود السلعية من أقدم أنواع النقود مثل (الماشية، القمح، البن، الذهب، الفضة)،وتكون هذه النقود قيمتها لأغراض غير نقدية تعادل قيمتها كنقود، وفي النظم النقدية الحديثة فهي تلك المسكوكات المصنوعة من المعادن مثل (الذهب والفضة)، ولكي تكون هذه النقود ذات قيمة كاملة يجب أن تتوفر فيها شرطان هما:

- إمكانية تحويل النقود من هذا الاستخدام إلى استخدام غير نقدي بدون تكلفة؛
- إمكانية سك المعدن في صورة نقود بدون حدود وبدون تكلفة.

والنقود السلعية لا يشترط أن تصدر بواسطة الحكومة، فبعض الدول توكل مهمة إصدارها إلى منشآت خاصة مع مراعاة بعض الشروط الخاصة من حيث درجة النقاء والوزن، وفي أحيان كثيرة تتولى الحكومة ممثلة بالبنك المركزي إصدار هذا النوع من النقود وتحتكر هذا الإصدار.

ب. **النقود القانونية** :ترافق ظهور هذا النوع من النقود بظهور الدول والحكومات، ويتطلب هذا النوع من النقود وجود سلطة مركزية تستطيع بحكم القانون أن تصدر عملة لها قوة الابراء القانوني " اي مقبولة قانونا في تسوية مختلف العمليات التبادلية"، ولها عدة مزايا هي:

- من جانب تكاليف طبع النقود الورقية تكون أقل من سك المعدن نفسه؛
- إن استعمال هذه النقود الممثلة للنقود الكاملة يؤدي إلى عدم تآكل أو اهتلاك المعدن، ثم إن الأفراد قد يلجأون إلى اكتناز أجزاء منه ومنعها من التداول ولكن استخدام هذه النقود سيجعل الأفراد يتداولون كل النقود دون اقتطاع أو اكتناز؛
- يسهل حمل النقود الورقية بالمقارنة مع النقود السلعية الكاملة من مكان لآخر.

ومع التطور الاقتصادي ازدادت أهمية هذه الأوراق في المعاملات الاقتصادية فقد دخلت الدولة في عملية الإصدار وجعلها في يد مؤسسة وحيدة تسمى بالبنك المركزي، مع احتفاظ هذه الأوراق بالقابلية للتحويل او الاستبدال بالذهب، وبعد الحرب العالمية الاولى والأزمة الاقتصادية ازداد الإنفاق الحكومي وإصدار الاوراق بدون رصيد مما ادى الى الارتفاع المستمر للأسعار نتيجة الكمية الزائدة من الأوراق النقدية، حيث بدأ الناس يطالبون باستبدال أوراقهم بالذهب وهنا تدخلت الدولة وألغت قابلية التحويل، وبذلك أصبحت النقود الورقية تكتسب قيمتها فقط من الصيغة الإلزامية التي إكتسبتها بقوة القانون، وبالتالي فكل ورقة لها قيمتها الإسمية ولها مقابل من الذهب لدى البنك المركزي كغطاء يضمن هذه العملية.

ج. **العملة المساعدة** : وهي عبارة عن عملات مساعدة تصدر كوحدات عملة صغيرة لتسهيل عمليات المبادلة للنظام النقدي، وتتكون من القطع المعدنية وتكون قيمة المعدن المصنوع منها أقل من قيمتها

النقدية، ومن أمثلة هذه العملات في الجزائر الدينار، 5دنانير، 10دنانير...الخ، وهذه القطع تصدر في بعض الدول من قبل الخزينة العمومية وتوضع في التداول من قبل البنك المركزي، ولهذا السبب فإن الأفراد يقبلون التعامل بها طالما أن الدولة هي التي تتكفل بإصدارها بكميات محددة وذلك لتسهيل المعاملات الصغيرة، ولا تشكل النقود المساعدة كمية كبيرة في حجم الكتلة النقدية المتداولة، ولهذا فإنه لا يمكن اعتبارها مؤشرا هاما على تطور الوضعية الاقتصادية.

د. **نقود الودائع** :تتكون نقود الودائع من أرصدة حسابات الأفراد لدى البنوك التجارية عن طريق فتح حسابات جارية، والتي تنتقل ملكيتها من فرد لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات، وقد ازداد الاعتماد على استعمال نقود الودائع تحت ضغط تزايد المعاملات التجارية، وقد أدى انتشار استعمال نقود الودائع إلى توفير وسائل مبادلات جديدة.

في الوقت الحاضر يعتبر الشيك وسيلة دفع مهمة، إذ أصبحت الشيكات تستعمل على نطاق واسع حتى في سداد أثمان المشتريات في المحال التجارية، والشيك لا يعتبر نقدا في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحويل المبلغ من ودائع العملاء لدى البنوك، فالوديعة هي النقود وليس الشيك كذلك، طالما يحق لأي فرد أن يمتنع عن قبول الشيكات، ونظرا للاستعمال الكبير لتداول الشيكات أصبحت نقود الودائع أهم أنواع النقود، وقد ازدادت أهمية الودائع الجارية، فهي تمثل ما بين ٪60-80من عرض النقود في التداول في الدول المتقدمة، وتنخفض هذه النسبة إلى ما بين ٪30-50في الدول النامية. وتعتبر البنوك التجارية المسؤولة عن عمليات الائتمان، أي قبول الودائع بأنواعها المختلفة، وإضافة إلى الودائع الجارية توجد أنواع أخرى من الودائع المصرفية مثل الودائع لأجل أو بإخطار، وودائع التوفير، إلا أن هذه الأنواع الأخرى من الودائع لا يمكن السحب عليها بالشيكات عند الطلب، بل يستلزم الأمر مرور فترة حتى يمكن تحويلها إلى سيولة جاهزة، و لذلك يطلق عليها أشباه النقو.د.

هـ.**النقود الالكترونية** :تعتبر النقود الالكترونية احدث تطور وصلت اليه وسائل الدفع، ويقصد بها الوسائل الالكترونية (الحاسوب) لتحويل أية مبالغ من جهة إلى اخرى كدفع رواتب الموظفين او تسديد الديون أو دفع قيمة مشتريات سلعية أو خدمية، ويتم ذلك من خلال نظام الكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الإلكتروني وهناك عدة اشكال للنقود الإلكترونية والمتمثلة فيما يلي:

- **بطاقات الدين** :وهي بطاقات الكترونية تمكن المستهلكين من شراء ما يلزمهم من خلال تحويل الأموال إلكترونيا من حساباتهم في البنك إلى حساب التاجر، وتستعمل هذه البطاقات في أماكن عدة تقبل التعامل هذه البطاقات مثل أسواق السوبر ماركت التي تملك جهازا خاصا يسمى قارئ البطاقة عند نقطة الصندوق، حيث يتم ادخال البطاقة في هذا الجهاز ليقوم بخصم قيمة لمشتريات من حساب المشتري ويحولها الى حساب التاجر.
- **بطاقة القيمة المخزونة** :هذه البطاقة يشبه بطاقة الدين، ولكن تختلف عنها في ان قيمة النقد بها محددة وثابتة، على خلاف بطاقة الدين التي قيمة النقد بها غير محددة وإنما حسب رصيد حساب

المشتري، وفي بعض الحالات يمكن ان يكون الرصيد مدين في حدود معينة، وتعرف هذه البطاقات كذلك بالبطاقات الذكية.

- **النقد الالكتروني** :وهي شكل من أشكال النقود الإلكترونية التي يمكن أن تستعمل على شبكة الاتصالات الانترنت لشراء السلع والخدمات.؛ حيث يحصل المستهلك على النقد الالكتروني من خلال فتح حساب مع بنك له روابط بالانترنت، وبعد ذلك يقوم بتحويل النقد الإلكتروني إلى جهاز الحاسوب الخاص به فيذهب الى محل بالأنترنت واختيار الشيء الذي يريده بينما النقد الالكتروني يحول تلقائيا من حاسبة المستهلك إلى حاسبة البائع أو التاجر.
- **الشيكات الالكترونية** :تسمح الشيكات الإلكترونية لمستعملي الانترنت أن يدفعوا قوائمهم مباشرة عبر الانترنت دون إرسال شيكات ورقية، بحيث يرسل الشيك الإلكتروني إلى الطرف الآخر الذي بدوره يرسله إلى البنك الذي يتعامل معه، وفي اللحظة التي يؤكد فيها البنك المستلم لذلك الشيك الإلكتروني ويكون شرعيا يحول النقود من حساب البنك الأصلي الى حساب المستلم؛ ولأن هذه العمليات تتم إلكترونيا فإنها الأرخص والأكثر ملائمة من استعمال الشيكات الورقية، حيث قدر الخبراء أن تكلفة استعمال الشيكات الإلكترونية أقل من ثلث كلفة إجراء المعاملة بالشيكات الورقية.

3.المجاميع النقدية :التعريف والأنواع

إن النقود المعاصرة يمكن تعريفها على أنها كل ما يلقى قبولا عاما من طرف المجتمع، مهما كان ماديا أو غير ماديا، وهذا التعريف يجمع كل أنواع النقود المتداولة في الفترة المعاصرة من النقود المعدنية كشكل بدائي للنقود إلى النقود الإلكترونية التي تعتبر من أحدث الابتكارات في المجال النقدي، والسياسة الاقتصادية بمختلف توجهاتها تتطلب معرفة كمية النقود المتداولة في أي اقتصاد، على أساس أنها متغير يؤثر في الكثير من الفعاليات الاقتصادية.

1.3 تعريف المجموع النقدي :هي مجموعة من النقود تصنف على أساس معيار السيولة، وهي قدرة الأصل على التحول بسرعة وبأقل خسائر رأسمالية إلى نقود، وهذا يتطلب توفر الأصل على الشروط التالية:

– التحول :ومعناه إمكانية تحريك رؤوس الأموال الموظفة في الأصل باستعمال وسائل الدفع؛

– انخفاض درجة المخاطر والمقصود بها انخفاض نسبة التعرض إلى خسائر رأسمالية؛

– الاستبدال أي إمكانية التحول إلى نقود دون تكاليف تذكر.

وباستخدام معيار السيولة فإن الكثير من أدوات الدفع سوف تقصى لأنها غير سائلة، كما أنه يقصي كل الأصول التي تستعمل لحفظ القيم ولكنها غير سائلة كذلك.

2.3 .تحديد مجال الملاحظة :في الماضي لم يكن الإشكال مطروحا لأن هناك فصل واضح ما بين المتعاملين الماليين وغير الماليين، ولكن العولمة المالية والابتكار المالي قد جعل هذا الفصل ليس له معنى في الكثير من الدول، حيث أصبح من الصعب التفرقة بينهما لتداخل نشاطاتهما وممارستهما للأنشطة النقدية والمالية في آن واحد، ولهذا فالعرض النقدي في أي بلد يحسب انطلاقا مما يملكه

المتعاملون غير الماليين المقيمين وحتى غير المقيمين وذلك حسب قواعد المحاسبة الوطنية المطبقة في البلد المعني من نقود، وعلى أساس ما يقدم من بيانات نقدية من طرف البنك المركزي والمتعاملين الماليين سواء كانوا بنكيين أو غير بنكيين بشرط أن يتعاملوا في منتجات نقدية، والبنك المركزي هو السلطة المخول لها القيام بحساب كمية النقود المتداولة في اقتصاد ما، وهذه المجاميع المحسوبة يجب أن تتوفر على الشروط التالية:

-أن تكون ممثلة، أي مجسدة للتعريف النظري للنقود؛

-أن تكون متلائمة مع الأهداف المراد الوصول إليها؛

-أن تكون معبرة فعلا عن الوضعية النقدية، وهذا يتوقف على دقة البيانات المقدمة من قبل الأطراف المعنية بحسابها من بنوك وخزينة...الخ.

3.3 أنواع المجاميع النقدية :حسب درجة السيولة المتناقصة فإن كمية النقود الموجودة في اقتصاد ما يمكن تقسيمها إلى المجاميع التالية:

أ .**المتاحات النقدية M1**:تسمى بالكتلة النقدية بالمعنى الضيق، أو وسائل الدفع الجاهزة، تتكون من:

- النقود المعدنية والأوراق النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي؛

- الودائع الجارية :وتسمى بالنقود الخطية وهي عبارة عن تسجيلات محاسبية في دفاتر البنوك وليس لها وجود مادي ملموس، ولا تدفع مقابلها فوائد، وهي الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية وغير التجارية والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية وغيرها من المؤسسات المالية التي تستقبل هذا النوع من الودائع، وكل مكونات المتاحات النقدية تتميز بالسيولة المطلقة وهي نقود ووسائل دفع في آن واحد؛

ب .الكتلة النقدية M2:وهي تضم بالإضافة إلى المتاحات النقدية ما يسمى بشبه النقود، وهي أصول نقدية تجمع ما بين خاصية التوظيف حيث تدفع مقابلها مختلف الأطراف المالية المستقبلة لها فوائد ولكنها منخفضة، وفي الجهة المقابلة فهي تتمتع بالسيولة التامة لأنه يمكن تحويلها لسيولة متى أراد مالكها وبدون خطر الخسارة الرأسمالية لأنها أصول نقدية غير قابلة للبيع والشراء وبالتالي يفقد فقط حقه في الحصول على فوائد، ومن الأمثلة عليها نذكر:

- الودائع الادخارية الجارية؛

- الودائع القصيرة الأجل والتي لا يمكن السحب عليها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها، ويمكنه السحب قبل ذلك ولكنه يفقد حقه في الفائدة إما كليا أو جزئيا؛

- كل المنتجات النقدية التي تجمع بين الخاصيتين السابقتين مهما كانت تسميتها كسندات الصندوق....الخ.

ما يميز هذا المجمع هو أنه رغم سيولته المرتفعة إلا أنه ليس من وسائل الدفع، فلا يمكن استخدامه في تسوية المدفوعات إلا بعد تحويله إلى نقود ورقية أي يتم سحبها أو تحويلها إلى ودائع جارية.

ج .سيولة الاقتصاد M3:وهو الكتلة النقدية مضافا إليها مجموعة من الأصول النقدية المتداولة على مستوى السوق النقدي، وهي أقل سيولة من شبه النقود لأن تحويل بعضها إلى نقود يتطلب بيعها قبل تاريخ استحقاقها وعملية البيع قد ينتج عنها الربح أو الخسارة حسب ظروف السوق، وقائمة هذه الأصول تختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تطور الجهاز المصرفي ومدى تنوع المنتجات المتداولة فيه.

في الأخير يمكننا أن نخلص إلى ما يلي:

– تحديد مجال الملاحظة في حساب المجاميع النقدية يختلف من دولة إلى أخرى؛

– عدد ومكونات المجاميع النقدية يختلف من دولة لأخرى حسب درجة تطور جهازها المصرفي والمالي وكذا تنوع المنتجات المتداولة فيهما؛

– أن المجموع النقدي الذي يتم التركيز عليه من قبل السلطة النقدية في الدولة تتحكم فيه طبيعة أهداف السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيقها.

وفيما يلي أمثلة عن مكونات المجاميع النقدية لدى بعض الدول حيث تختلف مكونات المجاميع النقدية باختلاف الدول:

الجدول01 : مكونات المجاميع النقدية في الجزائر

المجموع النقدي	مكوناته
المتاحات النقدية	– النقود الورقية والمعدنية المتداولة خارج الجهاز المصرفي الجزائري؛ – الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية.
الكتلة النقدية	المتاحات النقدية إضافة إلى شبه النقود وهي: – الودائع لأجل في البنوك التجارية بالعملة الوطنية؛ – الودائع لأجل في البنوك التجارية بالعملات الصعبة.

المصدر: اعتمادا على موقع بنك الجزائر

الجدول02: مكونات بعض المجاميع النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية

المجموع النقدي	مكوناته
المتاحات النقدية	– العملة المتداولة خارج الخزانة الأمريكية؛

	– العملة المتداولة خارج الاحتياطي الفدرالي ومؤسسات الإيداع المختلفة؛ – الشيكات السياحية المصدرة من غير البنوك؛ – الودائع الجارية للمتعاملين الاقتصاديين لدى البنوك التجارية من غير تلك التي تملكها الحكومة والبنوك الأجنبية والمؤسسات الرسمية؛ – التحويلات عبر أجهزة الصراف الآلي؛ – الودائع تحت الطلب لدى مؤسسات الادخار؛ – حسابات الاتحادات الائتمانية.
الكتلة النقدية	المتاحات النقدية إضافة إلى شبه النقود وهي: – الودائع الادخارية وحسابات ودائع سوق المال؛ – الودائع لأجل الأقل من 100000دولار أمريكي؛ – أرصدة صناديق الاستثمار في سوق النقد.

المصدر :من موقع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن المجاميع النقدية في الدول المتقدمة(و م أ) أكثر تنوعا من تلك الخاصة بالدول النامية (الجزائر)، وهذا الأمر يعود للتطور الكبير الذي تعرفه المنتجات النقدية والمالية في هذه البلدان.

4. مقابلات الكتلة النقدية

العرض النقدي كما سبق ورأينا يحسب انطلاقا من خصوم البنك المركزي ومختلف المؤسسات المالية التي تتعامل بمنتجات نقدية، فهي عبارة عن التزامات تصدرها هذه الجهات، وذلك في مقابل أصول يطلق عليها اسم مقابلات الكتلة النقدية و هي على ثلاثة أنواع:

1.4 الذمم على الخارج : وهي تتضمن الرصيد الصافي للبنك المركزي والبنوك على الخارج، أي الأصول الخارجية منقوصا منها الخصوم الخارجية وذلك لمتعاملين غير مقيمين سواء كانوا ماليين أو غير ماليين .ويعتبر الذهب والعملات الأجنبية من أهم بنودها، فهذه الأصول يتم التخلي عنها من قبل المتعاملين الاقتصاديين غير الماليين لمختلف المتعاملين الماليين مقابل زيادة رصيدهم من الودائع، وهذه الأخيرة تتخلى عنها للبنك المركزي الذي يقوم بدوره بإصدار ما يقابلها من النقود الوطنية ويصبها في حساب المؤسسات المالية، ويزيد رصيده من الذهب والعملات الصعبة؛

2.4 الذمم على الدولة :الدولة لا تصدر النقود ولكن البنك المركزي والبنوك الأخرى هي التي

تصدر النقود لصالحها مقابل التزامات تقع على عاتقها، وذلك لتمويل مختلف نفقات التسيير وحتى التجهيز، وفي هذا الصدد نجد أن الدولة تحصل على القروض التالية:

أ .**القروض المقدمة من قبل البنك المركزي** :باعتباره بنك الدولة ومستشارها المالي وكذا مسير حساباتها فإن البنك المركزي يقدم القروض التالية للدولة النقود المعدنية أو المساعدة غير المتداولة والموجودة لدى البنك المركزي، والتي يستبدلها البنك المركزي بالنقود المركزية التي يدفعها للخزينة وذلك في حالة الدول التي تتولى فيها الخزينة إصدارها.

– رصيد البنك المركزي في الحساب البريدي الجاري منقوصا منها ودائع الخزينة لدى؛

– القروض المقدمة من قبل البنك المركزي للخزينة بشكل مباشر منقوصا منها ودائع الخزينة لديه.

ب .**القروض المقدمة من منشآت القرض الأخرى** :وتشمل:

– ما تملكه البنوك من ودائع في الحساب البريدي الجاري ولدى الخزينة العمومية؛

– القروض المباشرة التي تقدمها للخزينة.

ج. **قروض المتعاملين غير الماليين** :وتتمثل في الودائع الجارية المجمعة من قبل الخزينة ومراكز الصكوك البريدية والتي تعود ملكيتها لمتعاملين اقتصاديين غير ماليين.

3.4 الذمم على الاقتصاد :وتتمثل في كل القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك، وكل القروض التي تقدمها البنوك للمتعاملين غير الماليين.

4.4 الأصول التي تحذف :الأصول السابقة يتم جمعها للحصول على مقابلات الكتلة النقدية، ولكن نعلم أن الكتلة النقدية هي موارد سائلة أو قصيرة الأجل ولكن الأصول المصدرة مقابلها قد تكون قصيرة، أو متوسطة أو طويلة الأجل، ولهذا عادة ما تكون المقابلات أكبر من الكتلة النقدية، ولهذا هناك مجموعة من الأصول يتم حذفها وهي:

– الموارد الطويلة الأجل للبنوك وهي رأس المال الخاص الصافي والاقتراض السندي والاقتراض التساهمي الصافي؛

– الادخار التعاقدي :وهو الادخار طويل الأجل في المؤسسات المالية؛

– بنود مختلفة، يتم حذفها للتسوية بين مبلغ الكتلة النقدية ومقابلاتها، وهو يستعمل للتسوية فقط دون أن يكون له معنى اقتصادي محدد.

الهدف من حساب مقابلات الكتلة النقدية هو التعرف على مدى مساهمة كل عنصر من العناصر السابقة في نمو الكتلة النقدية، بالشكل الذي يمكن البنك المركزي من اتخاذ مختلف الإجراءات اللازمة للتحكم في نمو المعروض النقدي.

5. النظريات المفسرة للعرض النقدي

يعتبر شرح الطريقة التي يحدث بها التوسع النقدي من الاهتمامات التي ركزت عليها النظرية النقدية، وفي هذا الشأن نجد نظريتين هامتين فسرتا العرض النقدي

1.5 نظرية المضاعف النقدي: تعتبر من أقدم النظريات التي حاولت تفسير المعروض النقدي في الاقتصاد، وسنحاول التعرف عليها من خلال العناصر الموالية:

أ. **تعريف نظرية المضاعف النقدي** :تعطي هذه النظرية أهمية كبيرة لدور البنك المركزي في عملية خلق النقود، فالبنك المركزي هو أصل كل توسع نقدي والبنوك لا يمكنها ممارسة نشاطها في منح القروض إلا إذا كانت لها احتياطات نقدية مسبقة، وبعد اقتطاع الاحتياطي الإجباري ومختلف التسربات الأخرى يستعمل البنك الفائض في منح القروض وبالتالي يخلق توسعا مضاعفا في العرض النقدي يمكن تمثيله بالمعادلة التالية:

$$M=KBM$$

حيث:

M تعكس العرض النقدي المأخوذ بعين الاعتبار وهو المتاحات النقدية؛K وهو المضاعف النقدي وهو عدد المرات التي تتضاعف بها القاعدة النقدية، وهو يعكس لمختلف العوامل التي تؤثر على السيولة البنكية، وهي نسبة الاحتياطي الإجباري ونسبة الاحتياطي الإضافي ونسبة التسرب للجمهور؛ BM وهي القاعدة النقدية وهي مجموع النقود الورقية الموجودة خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الاحتياطات الموجودة لدى البنك المركزي سواء كانت إجبارية أو اختيارية.

وتحصل البنوك على نقود القاعدة النقدية التي تستعملها في خلق توسع مضاعف في العرض النقدي حسب هذه النظرية من المصادر التالية:

– إيداع المتعاملين الاقتصاديين غير الماليين لجزء من ثروتهم على شكل ودائع لدى البنوك؛
– تخفيض البنك المركزي لنسبة الاحتياطي الإجباري وهو ما يمكن البنوك من استرجاع الفوائض؛
– الحصول على النقود المركزية من الأسواق النقدية والمالية ببيع الأوراق المالية الحكومية وغيرها؛
– القروض من البنك المركزي ومن مختلف المؤسسات المالية الأخرى.

وما تجب الإشارة إليه هو أن نسبة القروض من البنك المركزي ومن المؤسسات المالية الأخرى تكون نسبتها ضعيفة مقارنة مع المصادر السابقة للحصول على النقود المركزية وفقا لنظرية المضاعف.

ب .نقائص المضاعف النقدي :أشار الكثيرون من المختصين في المجال النقدي أن المضاعف النقدي يصلح كمؤشر لقياس القدرة النظرية للبنوك على منح القروض ولكنه لا يعبر عن كمية القروض الممنوحة فعلا، ودلك للأسباب التالية:

– الشرط الرئيسي لعمل المضاعف النقدي هو استعمال البنوك احتياطياتها الإضافية لمنح القروض ولكن إذا استخدمتها لتخفيض مديونيتها اتجاه البنك المركزي فإن هذا الأمر يؤدي إلى هدم النقود؛
–عدم وجود وعي مصرفي لدى الجمهور يؤدي إلى ارتفاع نسبة التسرب النقدي وهو ما يؤثر سلبا على قيمة المضاعف؛

– عمل المضاعف يتوقف على وجود طلب على القروض، وبالتالي إذا لم يتوفر هذا الطلب لأي سبب كان فالبنوك لن تستطيع خلق توسع مضاعف في الكتلة النقدية حتى ولو توفرت لها احتياطيات إضافية؛

– إن اشتراط وجود احتياطيات مسبقة للبنوك لمنح القروض يعتبر عاملا معرقلا لنشاطها، بشكل قد يفوت عليها فرص الربح.

وبناءا على هذه النقائص فإن المضاعف النقدي هو نظرية تصلح لتفسير العرض النقدي في اقتصاديات رأس المال حيث يتم الاعتماد بشكل كبير على الأسواق النقدية والمالية للحصول على مختلف الحاجات التمويلية، بينما الاعتماد على العرض النقدي يكون في حدود ضيقة.

2.5 نظرية المجزء : يرى المدافعين عن هذه النظرية أن البنوك التجارية باعتبارها متعامل يهدف إلى تحقيق الربح، ولكون الاقتصاديات المعاصرة في حاجة متزايدة للنقود نظرا للتطور الاقتصادي فهي لم تعد تكتفي بمنح القروض من موارد مالية موجودة مسبقا، بل تعدى بها الأمر إلى منح قروض من لا شيء وهو ما سمح بظهور نظرية المجزء النقدي، حيث تقوم البنوك بمنح القروض لمختلف العملاء ثم في مرحلة موالية تبحث عن السيولة لتغطية مختلف التسربات لدائرة البنك المركزي والجمهور أو لغيرهم من المتعاملين، وفي هذه الحالة تظهر القاعدة النقدية كنتيجة للكتلة النقدية، وهو ما عبر عنه هذا الاتجاه بالمعادلة التالية: $BM=1/K\,M$

وفي هذه الحالة فإن البنك المركزي للدولة المعنية سوف يصدر النسبة $1/K$ من الكتلة النقدية على شكل نقود مركزية، تحصل عليها البنوك التجارية من المصادر التالية:

–إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية لدى البنك المركزي؛

– الحصول على قروض بضمان الأوراق المالية التي تملكها البنوك خاصة تلك التي تكون جيدة؛

–الحصول على السيولة من السوق النقدية والسوق المالية عن طريق عمليات السوق المفتوحة، ولكنها تشكل نسبة صغيرة مقارنة مع المصدرين السابقين.

وللإشارة فإن نظرية المجزء تصدق بشكل أساسي على اقتصاديات الاستدانة، حيث يعتمد تمويل الاقتصاد على خلق نقود جديدة، وفي هذه الحالة فإن كمية النقود المخلوقة من قبل البنك تكون مقيدة بـ:

– مدى قدرته على جلب النقود المركزية في الوقت المناسب وبالتكلفة والكمية المناسبتين لاحتياجاته؛

– مدى استعداد البنك المركزي لخلق نقود جديدة وذلك حسب اتجاه السياسة النقدية التي يتبعها.

وعلى العموم من انعكاسات هذه النظرية هو أن نمو المعروض النقدي يكون كبيرا في اقتصاديات الاستدانة مقارنة مع اقتصاديات سوق المال.